الأمم المتحدة A/C.1/52/PV.13

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١٣
الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي ..... (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٨٣ من جدول الأعمال

ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتناول اللجنة الخاصة لترشيد إجراءات الجمعية العامة وتنظيمها مسألة ترشيد أعمال الجمعية العامة على مدى عدة سنوات. ومنذ عام ١٩٨٤ أصبحت المناقشات حول عملية ترشيد أعمال اللجنة الأولى تشكّل جزءا لا يتجزأ من الممارسة التي تستهدف تحسين الفعالية الشاملة للجمعية العامة وهيئاتها الرئيسية فضلا عن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

وبذل عدد من رؤساء اللجنة الأولى قصارى جهدهم لمعالجة القضايا ذات الصلة المتعلقة بعملية الترشيد من خلال إعادة ترتيب جدول أعمال اللجنة وتحسين تنظيمها للعمل بغية كفالة فعالية أدائها.

ولعل اللجنة تتذكر أنه كان من بين تلك الجهود الأفكار المبتكرة التي عرضها السفير توم إريك فرالسين في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة والسفير سيلسو دي سوزا إي سيلفا في الدورة التاسعة والثلاثين (A/C.1/39/9)؛ والسفير دوغلاس روش في الدورة الثالثة والأربعين (A/C.1/43/9)؛ والسفير براتاب رانا في الدورة الخامسة والأربعين (A/C.1/45/10). وهذه المقترحات معروفة جيدا لممثلي الدول نظرا لأن الكثير منها قد نفذته اللجنة.

وتم منذ البداية اعتماد نهج ذي مسارين لإصلاح اللجنة الأولى - أحدهما يستهدف الجانب المضموني، والآخر يستهدف الجوانب الإجرائية في عمل اللجنة. وعلى الرغم من ذلك، سلّمت الدول الأعضاء على نحو شبه فوري بحقيقة أنه ولئن كان هناك مجال ضئيل لإحداث تغيير بالنسبة للجوانب الإجرائية، توجد فرصة استراتيجية بالنسبة لإدخال تغييرات مضمونية، لا سيما فيما يتعلق بالنظر مجددا في جدول الأعمال. ومع ذلك سرعان ما أصبح واضحا أن محاولة تبسيط جدول أعمال اللجنة الأولى واجهت صعوبات سياسية ومفاهيمية. وفي نفس الوقت أثبتت عملية إدخال تغييرات إجرائية أنها أكثر عمليا.

وبالتالي، أجرت اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والأربعين مناقشة عامة موحدة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي بشرط ألا تقوض عملية الإصلاح بأي حال من الأحوال الأولوية المعطاة لقضايا نزع السلاح.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86387
9786387

وأصدرت اللجنة الأولى في دورتها الاستثنائية المعقودة في عام ١٩٩٣ الوثيقة A/C.1/47/15 بشأن إعادة ترتيب بنود جدول الأعمال بتجميعها بحسب مواضيعها، التي كان ممثل الدانمرك قد قدمها إلى اللجنة بالنيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

وكما تتذكر الدول الأعضاء، فقد أصبحت هذه الوثيقة أساسا لقرار الجمعية العامة ٨٧/٤٨ الذي أقرت فيه الجمعية العامة ضمن جملة أمور نهجا مواضيعيا لتجميع البنود في عشرة مواضيع عريضة حسب الموضوع وهي: الأسلحة النووية؛ أسلحة التدمير الشامل الأخرى؛ الأسلحة التقليدية؛ نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي؛ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك الشفافية في مجال التسلح؛ الفضاء الخارجي - جوانب نزع السلاح؛ آلية نزع السلاح؛ تدابير نزع السلاح الأخرى؛ الأمن الدولي؛ مسائل نزع السلاح والأمن الدولي ذات الصلة. وقد تم اتباع هذا النهج التجميعي عند النظر في قضايا نزع السلاح بما في ذلك إجراء مناقشة منظمة غير رسمية بشأن المواضيع والبت في مشاريع القرارات في السنوات ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦، وسيتبع هذا العام أيضا.

واسمحوا لي بأن أذكّر الوفود أن رئيس اللجنة الأولى قام في عام ١٩٩٤ بتعميم ورقة عمل (A/C.1/48/9) بهدف توفير إطار عمل لنهج شامل لتناول جميع البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى. وقد أدت تلك الورقة إلى تشجيع اللجنة على الاستفاضة في مناقشة مسألة الإدماج العملي لقضيتي نزع السلاح والأمن الدولي. ونتيجة للمشاورات المستفيضة، أخذت اللجنة منذ عام ١٩٩٤ تنظر في قضيتي نزع السلاح والأمن الدولي بطريقة متكاملة في جميع مراحل النظر الثلاثة، ألا وهي: المناقشة العامة؛ والمناقشة المنظمة؛ والنظر في تلك البنود والبت فيها.

وعلاوة على ذلك، ونتيجة للمناقشات التي جرت في اللجنة الخاصة، أوصت الجمعية العامة بالنظر في إمكانية مناقشة بعض البنود المدرجة في جداول أعمال اللجان الرئيسية على أساس مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. ووفقا لهذه التوصية، اتخذت اللجنة الأولى قرارا بنقل بعض بنود جدول أعمالها لتناقش دوريا كل سنتين أو ثلاث سنوات أو حتى أربع سنوات. ومن هذه البنود مثلا: "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح"؛ و "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة"؛ و "مسألة أنتاركتيكا"؛ و "أسبوع نزع السلاح"؛ و "برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح"؛ و "التحقق بجميع جوانبه".

وفضلا عن ذلك، وامتثالا لتوصيات اللجنة الخاصة للجمعية العامة فيما يتعلق بإمكانية إدماج المسائل المتصلة اتصالا وثيقا في الجوهر تحت عنوان واحد أو تضمينها في بنود فرعية، قررت اللجنة الأولى أن تدمج مسألتي "تخفيض الميزانيات العسكرية" و "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية" في إطار بند واحد من بنود جدول الأعمال عنوانه "تخفيض الميزانيات العسكرية". وأدمجت اللجنة كذلك بندين متعلقين بموضوع الضمانات الأمنية في بند واحد يُتفق على عنوانه ويصدر له قرار واحد. كما تقرر أن تواصل اللجنة النظر في إمكانية إدماج بنود مماثلة في الدورات المقبلة للجمعية العامة.

ويبين هذا التلخيص الموجز لقضية الترشيد بوضوح أن اللجنة الأولى قد أنجزت الكثير خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يدل تحليل هذه الإنجازات على أنها غير متوازنة إلى حد ما نظرا لأن أكبر التغييرات حدثت في الجوانب الإجرائية، بينما لم يمس الجزء المضموني تقريبا.

ويكمن السبب وراء هذا الإيقاع البطيء نسبيا في إصلاح الجانب المضموني من جدول أعمال اللجنة الأولى في التباعد الموجود في المصالح السياسية والأمنية لمختلف البلدان أو مجموعات البلدان أو حتى المناطق والمناطق الفرعية. وعلى سبيل المثال، يبدو أنه يوجد توافق كبير في الآراء على أن آليات نزع السلاح الحالية - وهي اللجنة الأولى وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح - ولئن كانت كافية فإنه يمكن زيادة الترشيد في كل هيئة منها وتحسين التنسيق فيما بينها بغية تفادي الازدواجية. غير أنه ليس هناك أي اتفاق حول سبل ووسائل تحقيق هذه الغايات النبيلة. وفضلا عن ذلك، شكك عدد من البلدان للمرة الأولى في هذه الدورة في جدوى المناقشات المنظمة على النحو الذي عرفناه طيلة السنوات الثلاث الماضية. واقترحت وفود بعض البلدان التي تحدثت بالنيابة عن عدد كبير من الوفود أنه قد آن الأوان إما لإلقاء المناقشات المنظمة في حد ذاتها، أو لاستخدامها لدراسة المرتكزات النظرية والمفاهيمية لنزع السلاح.

هنا اسمحوا لي أن اقترح أنه في حالة ما إذا قررت اللجنة أن هذه المرحلة من العمل لم تعد مفيدة، كما حدث في سنوات سابقة، ينبغي إصدار مقرر بإلغائها. بيد أنه ينبغي أن يتفق منذ البداية على أن الجلسات المكرسة لهذه المرحلة الخاصة من العمل لن تضيع، بل تُجعل جلسات متاحة للنظر المتعمق، ولعقد مشاورات مفتوحة باب العضوية، بشأن مشاريع القرارات.

من الناحية النظرية، يمكن أن تأخذ الدول الأعضاء بأساليب أشد أثرا وابتكارا، وأن تُظهر مزيدا من الاستعداد لمعالجة المجالات الحيوية لمصالح الأمن القومي. ونستطيع أن نحقق ذلك بطرق كثيرة، ولكن ينبغي لنا، بالتأكيد، أن نبدأ بوضع جدول أعمال لنزع السلاح على الصعيد الدولي، حتى يكون ذلك الجدول مركزا على أهداف يمكن بلوغها.

وهناك عدد من المسائل تطرح نفسها بشأن ترشيد عمل اللجنة الأولى. مثلا، هل نستطيع أن نتفق على ألا نقدم مشاريع قرارات ظلت مطروحة عشرات السنين؟ وهل من الممكن أن نمتنع عن أن نقدم، سنة بعد أخرى، النص نفسه لمشاريع قرارات لا يبدو أنها تأخذ في الاعتبار التغييرات الحقيقية الآخذة في الحدوث في البيئة العالمية لنزع السلاح والأمن. أليس يجدر بنا أن نتأمل في تحويل قرارات روتينية أو إجرائية، تكرر بعضها سنتين أو ثلاث سنوات، الى مقررات للجنة الأولى يقترحها الرئيس بالتشاور مع الدول الأعضاء؟

يضاف الى ذلك سؤال هو: لماذا لا نفكر في القيام بمناقشة غير رسمية لجدول أعمال كل دورة قادمة؟ ونستطيع بعدئذ، على أساس أولويات متفق عليها، أن نوصي بما لا يزيد عن عشرة بنود للنظر فيها بالتفصيل في الدورة التالية.

إن الأفكار الآنفة الذكر، عن ترشيد جدول أعمال اللجنة الأولى، من شأنها، بالطبع، أن تقتضي جهودا جريئة تبذلها الدول الأعضاء كي تتجسد تلك الأفكار. ضف الى ذلك أن أية تغييرات تكون خاضعة للاتفاق عليها في إطار الإصلاح الشامل للجمعية العامة.

وبعد إبداء بضع الملاحظات هذه، أدعو أعضاء اللجنة الى التعليق على هذا البند.

السيد ميليم (لكمسبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتشرف بالتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد انضمت الى هذا البيان كل من استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانا، وهنغاريا وكذلك تشارك فيه كل من أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج.

لقد وعدنا خلال المناقشة العامة، أن نعود الى مسألة ترشيد عمل اللجنة الأولى. فاسمحوا لي أن أبيّن آراءنا بشأن هذه المسألة الرئيسية.

يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على مناقشة اللجنة الأولى بمسألة ترشيد عمل اللجنة. ونأمل أن تسفر النتائج التي نتوصل إليها عن نتيجة عملية على شكل قرار يعتمد بتوافق الآراء. بيد أننا نود أن نشدد على أن برنامج الأمين العام للإصلاح ليس، في حد ذاته، موضوعا تناقشه هذه اللجنة.

على إثر مقرر تتخذه الجمعية العامة، تنظر الجلسة العامة مباشرة في الإصلاح برئاسة رئيس الجمعية العامة، الذي طلب، على وجه التحديد، من اللجان أن تكفل ألا تقوم بأعمال تكون ازدواجا لعمل الرئيس.

ولذا سوف يقصر الاتحاد الأوروبي تعليقاته على المسألة الواردة حاليا في جدول أعمال اللجنة الأولى، ألا وهي ترشيد أساليب عمل اللجنة. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على الامتناع عن تجاوز حدها فتطغى على المجال الذاتي للجمعية العامة، وذلك حتى يتسنى النظر في مقترحات الأمين العام بطريقة متماسكة ومتكاملة.

وينبغي أن تتيح اللجنة الأولى، التابعة للجمعية العامة، لجميع الدول الأعضاء فرصة للتعبير عن آرائها من خلال المناقشات والقرارات وعمليات التصويت. وينبغي كذلك أن يسمح عملها لنا جميعا بأن نتابع عن كثب تطور مراكز الدول، وأن نأخذ في الحسبان شواغلها وأولوياتها المختلفة، وأن نعمل على تحقيق تآلف وجهات نظرها الشتى بقدر الإمكان.

ومجمل القول، إن اللجنة الأولى آخذة في تحقيق تلك الأهداف. بيد أن موارد كل من الأمانة والوفود يمكن

استعمالها على نحو أشد فعالية. ويمكن تنظيم المناقشات تنظيما أفضل. كما أن المناقشات يمكن أن تكون أشد تركيزا، ويمكن أن تؤتي نتائج أحسن. ويمكن، بصفة خاصة، أن تتمخض عن نصوص أقرب منالا وأطوع استعمالا، مما يفيد ليس فقط الوفود الوطنية بل يفيد كذلك الجمهور والصحفيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية.

ولما كانت هذه هي الأهداف، فينبغي أن ننظر في تنظيم عملنا ومناقشاتنا في اللجنة الأولى بطريقة مختلفة. إن سير العمل، في الوقت الحاضر، يتمثل في مناقشة عامة، ومناقشات موضوعات بعينها، ثم، في خاتمة المطاف، النظر في مشاريع قرارات. وقد بيَّنت التجربة في السنوات الأخيرة أن ذلك التسلسل ليس مرضيا تماما. فالوفود تريد، في الواقع، أن تعرب عن آرائها عندما تعطى فرصة لذلك الإعراب، وهي تكرر في المعتاد الحجج المألوفة نفسها في المراحل الثلاثة لسير العمل. وذلك، في رأينا، لا ينفع أحدا.

تظل المناقشة العامة، في رأينا، فرصة هامة للوفود كي تبين بيانا رسميا وكاملا مراكزها الوطنية. وينبغي الاستمرار في تلك المناقشة في مستهل عمل اللجنة الأولى. وقد دلَّت الخبرة على أن الأمر يقتضي نحوا من عشرة اجتماعات لإفساح الفرصة أمام جميع الوفود للإعراب عن آرائها. بيد أن مما يساعدنا جميعا، بالتأكيد، في صياغة مشاريع قراراتنا، أن نتعرف في أقرب وقت ممكن على آراء جميع الوفود. ولذا نقترح أن تنظم الأمانة جلسات في الصباح وبعد الظهر للمناقشة العامة خلال الأسبوع الأول من عمل اللجنة الأولى.

أما المناقشة حول موضوعات بعينها، فقد اقترحها أصلا الاتحاد الأوروبي، سعيا منه الى إيجاد مناقشة أكثر تركيزا وأشد تفاعلا بين المناقشين. وربما كانت تلك المناقشة قد برهنت على أنها جمَّة الفائدة لو أن الوفود كانت مستعدة للكلام باختصار شديد في المناقشة العامة، وللامتناع عن الإدلاء بمزيد من البيانات عند عرض مشاريع القرارات والنظر فيها. ولكن من الواضح أن تلك المبادرة لم تنجح. ولذا ينبغي ألا نتردد في الإقرار بفشلها وإنهاء تلك التجربة.

في ضوء ما سبق نود أن نقترح أن يبدأ عمل اللجنة الأولى بالمناقشة العامة التقليدية، يليها عرض مشاريع القرارات والنظر فيها، مجمعة بعضها مع بعض حسب الموضوعات. وينبغي دمج المناقشة الخاصة بموضوعات بعينها في عرض مشاريع القرارات والنظر فيها. إن النظر في المشاريع المذكورة يجري فعلا - وبنجاح في رأينا - وفقا "للمجموعات" المكونة من الموضوعات المجمعة، الواردة في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٨٧/٤٨، بدلا من أن يكون نظرها بالترتيب الذي جاءت فيه في جدول الأعمال. فمن شأن ذلك أن يتيح فرصة واسعة للوفود للإدلاء بمزيد من التعليقات، بالإضافة الى ما سبق أن أدلت به في المناقشة العامة، وأن يساعد على إضفاء هيكل وتركيز عمل اللجنة.

نود أيضا أن نقترح ترشيد جدول أعمال اللجنة الأولى. فجدول الأعمال الحالي نتاج عمليات إضافة متتالية. وهو لا يسير وفقا لنمط منطقي مما يؤدي إلى صعوبة في إدارته وفهمه.

لذلك ينبغي إعادة تنظيم جدول الأعمال. فيمكن إعادة تصنيف البنود الحالية باتخاذ نهج مواضيعي يتسم بالبساطة والمنطقية، وهو نهج نتبعه بالفعل سواء في مناقشة فرادى البنود أو في تقديم مشاريع القرارات والنظر فيها. ولدينا مقترحات محددة نقدمها في هذا الصدد، ونعممها على أساس غير رسمي مع هذا البيان كمساهمة في مناقشتنا الحالية. وبصورة عامة، نقترح إعادة توزيع بعض البنود والبنود الفرعية بشكل يتسم بمزيد من الاتساق والمنطقية. وعلى سبيل المثال، نقترح إدراج بند واحد يضم جميع مشاريع القرارات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وبند آخر يتعلق بالنهج الإقليمية للأمن الدولي، وبند ثالث يتعلق بالأسلحة الصغيرة. وفي حالة اعتماد هذا النهج، ستقوم الأمانة العامة بإدراج كل من هذه البنود والبنود الفرعية تحت رقم جديد في جدول الأعمال.

وفي حالة اعتماد هذا التغيير، تستطيع اللجنة الأولى، في العام القادم، المضي في العمل وفقا لجدول الأعمال دون حاجة إلى اللجوء إلى المناورات المعقدة التي اضطرت إلى اتباعها في السنوات الأخيرة. ونرى أن هذا النهج سيؤدي إلى تبسيط أعمالنا بقدر كبير.

وفيما يتعلق بتكرار مشاريع القرارات، فإن الجزء الأكبر من البنود يخصص لجدول أعمال اللجنة الأولى كل سنة، بصرف النظر عما إذا كانت الأحداث الجارية أو المناقشات الجارية تبرر إدراج هذه البنود. وهذه العملية تترتب عليها نتائج بالنسبة إلينا جميعا، لأنها تؤدي إلى

إثقال جدول الأعمال وتحد من دراسة بنود قد تكون مناقشتها الجدية مثمرة. وفي هذا الصدد، يتعين على جميع الوفود أن تمارس مزيدا من ضبط النفس. ونرى أن بعض البنود لا ينبغي مناقشتها بشكل يكاد يكون آليا كل سنة. فالتكرار، في رأينا لا يضيف شيئا، في حد ذاته. غير أننا لن نتمكن من تحقيق أهدافنا إلا بتغير في موقف جميع الوفود. والواقع أن عددا لا بأس به من البلدان قد قامت، بالفعل، ببذل جهود مشكورة في هذا الصدد. ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من هذا بكثير، مع الاستفادة من الخبرة والنتائج التي توصلت إليها اللجان الأخرى بشأن هذه المسألة.

ويمكن محاولة التوصل إلى اتفاق بين المجموعات على مبدأ النظر في معظم بنود جدول الأعمال كل سنتين أو ثلاث سنوات فقط، بدلا من كل سنة كما هو الحال الآن. وبطبيعة الحال. لا ينبغي أن نتمسك بآراء محددة. فمن البديهي أنه إذا حدثت تطورات كبيرة في مجال معين، يجب إعادة هذا البند في جدول الأعمال لتلك السنة دون مشاكل. ونرى أن لهذا الاقتراح ثلاث مزايا، أولا، ستتحقق وفورات في الإدارة والطاقة، وثانيا، يمكن تركيز المناقشات كل سنة على عدد أقل من البنود، وثالثا، ستصبح التقارير المطلوبة من الأمين العام أقل تواترا. فنحن نرى أن هذه التقارير محدودة الأثر في كثير من الأحيان، وأنها تكلف الأمم المتحدة مبالغ طائلة.

ومع ذلك، فمن الواضح أن هذه التحسينات الملموسة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الوفود، مستعدة بصورة جماعية لبذل جهود مجدية في محاولة التوصل إلى نهج متوازن إزاء البنود المختلفة المدرجة في جدول الأعمال. فنحن نعرف أن الأهمية الممنوحة لتلك البنود يمكن أن تختلف وفقا لتقدير الوفود لها. وندرك أن إيجاد هذا النهج المتوازن، الذي تساهم فيه كل الوفود لن يكون يسيرا. غير أننا نرى أنه ينبغي أن نبدأ في هذا المشروع في الحال. ونقترح أن تؤيد اللجنة الأولى النهج الذي اقترحناه توا، من حيث المبدأ، وأن يتولى الرئيس أو أحد نائبي الرئيس عقد مشاورات غير رسمية خلال العام المقبل حتى نتوصل إلى اتفاق بشأن خطة موحدة لدورة اللجنة الأولى في العام المقبل.

ختاما، إن لكل وفد في هذه القاعة مصلحة مفهومة في أن يكون عملنا منتجا بقدر أكبر، وفي استعمال الوقت المحدود والموارد المحدودة المتاحة لنا بأقصى قدر ممكن من الكفاءة. وأود أن أكون واضحا: لا ينبغي أن نضفي طابعا سياسيا على هذه المسألة. بل نأمل، على عكس ذلك، أن ينشأ نهج توافقي من هذه المناقشة، لما فيه مصلحتنا جميعا. ويعرض الاتحاد الأوروبي هذه الآراء أملا منه في أن نوحد جهودنا جميعا لصياغة مشروع قرار تقني موجز، يمكننا بتوافق الآراء من وضع مسار من شأنه أن يؤدي إلى تحسين عمليات اللجنة. وأود أن أختم حديثي بالإعراب عن اعتقادي أننا نستطيع الاتفاق على أن عملنا أهم من أن يبدد.

السيد ياماغوشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أتحدث بإيجاز عن ترشيد عمل اللجنة الأولى. وأذكر بالرأي الذي أعرب عنه سفير باكستان، في المناقشة المنظمة والمواضيعية التي جرت الأسبوع الماضي، عن المهام المفيدة الأربع التي تقوم بها اللجنة الأولى، وأشكره على تقديم أساس مفاهيمي جيد لمناقشتنا اليوم.

تتطلع اليابان إلى المساهمة في جهود نزع السلاح التي يضطلع بها المجتمع الدولي، وتفخر بإسهامها المتواضع في قضية نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد بذلت اليابان جزءا من جهودها في مداولات اللجنة الأولى ومشاوراتها وأعمالها. وأود أن أبين بعبارات أخرى جانبا من المهام الأربع التي حددها سفير باكستان، فمن المؤكد أن اللجنة لعبت دورا في تشكيل الرأي العام العالمي فيما يتعلق بنزع السلاح وذلك باختبار أسس التدابير المحددة لنزع السلاح، والإشارة إلى الاتجاه الذي يمكن أن نسير عليه وإلى أي مدى يمكن أن نتقدم.

وهناك حالتان، في هذا الصدد، هما مشروعا القرارين المتعلقين بنزع السلاح النووي، وبالأسلحة الصغيرة، اللذين نروج لهما. وعدد قليل منا كان بوسعه قبل أربع سنوات، أن يتصور حالة يتسنى فيها قبول ١٦٠ بلدا، منها الدول الحائزة للأسلحة النووية، لمشروع قرار يشدد على ضرورة التخلص من الأسلحة النووية، في نهاية المطاف، وبالتالي، تحديد هدف يسعى جاهدا مجتمع الأمم إلى تحقيقه.

وفي المناقشة العامة لهذه السنة، تكلم ٤٥ بلدا، حسب تقديري، عن الأسلحة الصغيرة وقد رحب عدد كبير منها بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة. وتدرك بلدان عديدة، منها بلدي، الصعوبات الكامنة وراء مسألة الأسلحة الصغيرة. غير أن مستوى الاهتمام الكبير الذي ظهر في مناقشات اللجنة

الأولى يكفل على الأقل استمرار متابعة مسألة التحدي المتمثل في إمكانية نزع السلاح. وتوضح هذه الأمثلة فائدة مهام اللجنة الأولى.

ولا يعني هذا أنه لا مكان للترشيد. ففيما يتعلق بالحوار الموضوعي أو المهيكل أعتقد أن ثمة أسبابا قوية على المستوى المفاهيمي لتكريس بضع أيام تعكف فيها الوفود على وضع إطار مهيكل على أساس موضوعي. ولكننا شهدنا في الأسبوع الماضي فقط كثيرا من المقاعد الخالية وعددا قليلا جدا من الوفود يطلبون الكلام. وانصرف الذين اجتمعوا بعد نصف ساعة. فإذا كان هذا هو نوع من الترشيد المفروض على اللجنة الأولى تلقائيا وجماعيا فلماذا لا نضفي على المسألة الطابع الرسمي بأن نقلل أو نلغي ببساطة عدد الأيام المخصصة للمناقشة المنظمة حتى يمكن أن ننتقل إلى الإجراءات بشيء قليل من زيادة السرعة.

ورب رأي يخالف تقصير أو إلغاء فترة المناقشة المهيكلة وهو أن تستفيد الوفود من فترة الأسبوع الواحد أثناء إجراء المناقشة، لإجراء مشاورات غير رسمية، ثنائية أو في مجموعة صغيرة. ولكن في رأيي، أن هذا بمثابة الذيل الذي يهز الكلب. فمن الممكن أن تسفر زيادة ترشيد الجدول الزمني عن انضباط أفضل في أنشطة الوفود دونما إزعاج لها.

ويمكن لبعض الوفود أن ترجح، كما رجح المتكلم السابق، اتباع نهج أكثر تطرفا إزاء الترشيد؛ ووفدنا أوسع صدرا لذلك - فالواقع أننا نميل إلى الانضمام إلى تلك الوفود. ولكن، لنقترح خطوة صغيرة لكنها ملموسة، وهي إلغاء أو على الأقل تخفيض الفترة الزمنية المخصصة للمناقشة المنظمة. ويمكن أن يتم هذا مبدئيا باقتران المناقشة المنظمة بتقديم مشاريع القرارات، على نحو ما اقترحه المتكلم السابق.

وأود التشديد على أنه ينبغي ألا تفسر اقتراحاتنا بأي شكل على أنها تشكك في تقديرنا لعمل اللجنة الأولى ذاتها. فاللجنة الأولى عزيزة علينا بقدر إعزازنا لقضية نزع السلاح.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعرب عن ترحيبي، يا سيادة الرئيس، ببيانكم الاستهلالي التحليلي الذاخر بالمعلومات، وقد أسعدني أن أسمع رأيكم التقدمي، وأنا واثق أن بيانكم سيساعد اللجنة على البت في أفضل السبل للنهوض بأعبائها وترشيد عملها.

وتتفق آراء وفدي مع الموقف الذي ذكره ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي. ولكنني إسهاما في المناقشة الجارية حول هذا الموضوع الهام، أود أن أعرب عن بعض الآراء المتعلقة بمناقشاتنا في المستقبل.

فوفدي يؤيد الترتيبات التالية لعمل اللجنة الأولى في المستقبل. أولا، أن تعقد اللجنة الأولى مناقشة عامة مرة كل سنة بشأن جميع جوانب الأمن الدولي، ومناقشة عامة منفصلة بشأن جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح. وثانيا، أن تناقش اللجنة بنود جدول أعمالها في الدورة العادية وكذلك في دوراتها المستأنفة. وثالثا، كقاعدة عامة، أن تناقش اللجنة بعد إكمال المناقشات حول بند معين، مناقشة المقرر أو القرار بشأن الموضوع، واعتماده. ومن المهم تلافي الفقرات المطولة. ورابعا، إذا كانت اللجنة تعمل في دورة مستأنفة فلا داعي لعمل هيئة نزع السلاح. وخامسا، من المستصوب أن تدمج اللجنة الأولى في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة). وسادسا، ينبغي أن تجتمع اللجنة الأولى بعد إعادة تشكيلها - وأنا أشدد على عبارة "بعد إعادة تشكيلها" - في دوراتها المستأنفة، على مدار العام كما يحدث في اللجنة الخامسة.

وبالترتيب المذكور أعلاه تستطيع جميع الدول الأعضاء أن تشترك بموثوقية وعلى أساس مستمر في المناقشات بشأن جدول الأعمال السياسي للأمم المتحدة وبشأن المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، وبشأن جميع جوانب بنود نزع السلاح، وتنظيم التسلح. ويعني الترتيب الجديد المقترح التعزيز البالغ الأهمية لدور الجمعية العامة وفقا للمادة ١١ من الميثاق.

السيد موهر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سوف أتحدث بإيجاز شديد هذا الصباح. فثمة تعبير انكليزي قديم يقول: "إن لم تكن مكسورة فلا تصلحها". ومعاذ الله أن توحي كندا بأن اللجنة الأولى مكسورة، ولكنها بالتأكيد منثنية وتحتاج إلى إعادة تشكيل. ولا نعتقد أننا نستفيد جماعيا من مواردنا ووقتنا بشكل مركّز وفعال من حيث التكاليف.

ومن رأينا أن علينا جميعا أن نتأمل بكثير من الدقة في جدول الأعمال وبرنامج العمل اللذين نعكف عليهما

حاليا. ولقد فعل وفدي هذا، وهنالك ورقة على الطاولة الجانبية هذا الصباح تبين بعض تأملاتنا نتيجة لتقييمنا.

ولقد استمعنا باهتمام إلى التعليقات التي أبديت هذا الصباح. ونحن نرحب بالتعليقات التي أبديتها، سيدي. ونرى أن الكثير من المسائل العملية التي عرضتها مناسبة جدا، ونشاطركم الاستنتاجات الضمنية التي ذكرتموها. ونرحب كذلك بالآراء التي أعرب عنها المتكلمون الآخرون هنا هذا الصباح ونشاطركم إياها.

وأود بالفعل أن أؤكد اعتقادي بأن علينا أن نبدأ من نقطة ما. ونرى أن النقطة المثلى التي ننطلق منها هي مدة دورات اللجنة الأولى. فنحن لا نرى بالتأكيد أن اللجنة الأولى بحاجة إلى خمسة أسابيع لإنجاز عملها - ناهيك عن الأسابيع الستة التي كانت مقترحة أساسا. ولذا، نرى أننا على أدنى تقدير سنتمكن من التقرير الآن بأننا نستطيع تقليص مدة دورات اللجنة الأولى. ونعتقد صراحة أن بوسع اللجنة الأولى أن تنجز العمل القيّم الذي تستطيع بل يجب أن تؤديه في غضون أربعة أسابيع.

وكما قلت فإن أمامنا ورقة على الطاولة الجانبية هنا، تتضمن بعض التأملات الأخرى. ونحن نتطلع إلى أي مناقشات أخرى بقيادتكم، سيدي، قد تساعدنا على التحرك قُدما بشأن هذا البند.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو شونغ (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتعلق كلامي بجدول أعمال الغد. لقد قررنا عقد الجلسة غدا بعض الظهر في قاعة الاجتماعات رقم ٣ لأن القاعة رقم ٤ ستستخدم لعقد جلسة عامة عن قضية الإصلاح. ولكن ستحتاج اللجنة الرابعة الى قاعة اجتماعات بها أجهزة تصويت، وهي القاعة رقم ٣. وبالتالي، اقترح أن نجتمع غدا صباحا هنا في قاعة الاجتماعات رقم ٤، بدلا عن أن نجتمع بعد الظهر في القاعة رقم ٣. وإذا كان لدى الممثلين أي اعتراض على ذلك، أرجو منهم إبداءه لنجد طريقة أخرى. وإلا فإننا سنتصرف على هذا النحو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أننا استمعنا إلى اقتراحات مفيدة للغاية فيما يتعلق بترشيد أعمال اللجنة. وينبغي لنا الآن أن نتفكر في هذه المسائل التي طرحت ونعود غدا لنستمع إلى مزيد من التعليقات.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.